

العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق

مجدان محمد

أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تدور هذه الدراسة حول المسار الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ نهاية الثمانينيات إلى الآن، في إطار تحول العالم إلى الديمقراطية . وتهدف إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى تبني الجزائر للمسار الديمقراطي، وكذلك العوامل التي أدت إلى عرقلة هذا المسار .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تبيان تلك الأسباب الدافعة للعملية الديمقراطية في الجزائر، وكذلك العوامل المعرقة لها، حتى يتم فهمها واستيعابها . مما يمكن من مواجهتها أو تجنبها والتعامل معها مستقبلا .

وتخلص الدراسة إلى أن التجربة الديمقراطية في الجزائر، تتطلب مزيدا من الجهود والوقت الكافي لتحقيقها، لأن الديمقراطية أولا وقبل كل شيء، تعتبر ثقافة واسعة يجب تعلمها من الجميع

الكلمات الدالة : العملية الديمقراطية، التحول الديمقراطي، النظام الأحادي، الحكم الفردي، الطابع الكوربوراتي، مركزية الدولية، الحريات العامة، الشرعية، الانفتاح السياسي و الإصلاح، التمثيل السياسي، الانتخابات، حرية التعبير والإعلام، المشروعية، تدخل الجيش في السياسة، الإسلام السياسي .

Résumé :

La présente étude porte sur le processus démocratique qu'a vécu l'Algérie depuis la fin des années quatre-vingt jusqu' aujourd'hui, dans le cadre de la transition mondiale vers la démocratie. Elle vise à analyser les raisons qui ont conduit l'Algérie à l'adoption de la voie démocratique, ainsi que les facteurs qui ont mené à bloquer ladite voie.

L'importance de la présente étude réside dans sa tentative de montrer les raisons qui ont poussé l'Algérie vers le processus démocratique, ainsi que les facteurs qui ont handicapé ce processus dans le but de les bien comprendre et en prendre conscience. D'où la possibilité de les confronter ou éviter et les bien traiter à l'avenir.

L'étude a conclu que l'expérience démocratique en Algérie, a besoin de plus d'efforts et de temps pour la mettre en place, parce que la démocratie est d'abord une culture tellement vaste et elle doit être apprise par tout le monde.

Mots clefs: le processus démocratique, la transformation démocratique, le régime de l'unique parti, le pouvoir individuel, le caractère corporatif, le centrisme international, La libertés publiques, la légitimité, l'ouverture et la réforme politique, la représentation politique, les élections, la liberté d'expression et d'information, la conditionnalité, l'intervention militaire dans la vie politique, l'islam politique.

Summary:

This study revolves round the democratic process prevailing in Algeria from the late eighties until nowadays, as part of a global transition to democracy. It aims to analyze the reasons that led Algeria to adopting the democratic process and the factors behind its blocking.

The importance of this study lies in its attempt to show, fathom and be aware of the above-mentioned reasons and factors, thus allowing to confront, prevent and treat them well in the future.

The study concluded that the democratic experiment in Algeria needs more effort and time to implement in that democracy is first such a vast culture that must be learned by all world.

Key words: the democratic process, democratic transformation, the

regime of the single party, the individual power, corporate character, international centrism, the public freedoms, legitimacy, openness and political reform, political representation, elections, freedom of expression and information, conditionality, military intervention in politics, political Islam.

مقدمة:

تعتبر العملية الديمقراطية، من أبرز وأهم التطورات السياسية التي عرفتھا دول العالم الثالث عامة، والجزائر خاصة، مع نهاية الثمانينات. وذلك في سياق عرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي اجتاحت العالم ككل . فبعد ما عرفتھ دول أمريكا اللاتينية ثم دول أوروبا الشرقية من تحول ديمقراطي، وبسبب انتشار مساحات هذا التحول، لم تبق هذه المسألة خاصة بدولة دون غيرها، بل أصبحت قاعدة عالمية. ولا تعتبر الجزائر خروجاً عن هذه القاعدة. غير أن تحقيقها، كان بدرجات مختلفة بين دولة وأخرى وتعتبر تجربة الجزائر في هذا الإطار من الأصعب، والأقل سرعة، مقارنة ببعض الدول الأخرى⁽¹⁾.

لقد بدأت العملية الديمقراطية في الجزائر بعد سنوات من النظام الأحادي ، والحكم الفردي، خضع له الشعب ، تحت هيمنة الحزب الواحد وسلطة العسكر ، وذلك منذ استقلالها ونيل حريتها.

فما هي أسباب هذه العملية ودوافعها في الجزائر ؟ وما هي العوائق والعقبات التي واجهتها ؟

الجزائر قبل بدء العملية الديمقراطية:

قبل الدخول في تفاصيل أسباب ومعوقات العملية الديمقراطية التي شهدتها الجزائر ، يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة على الوضع السياسي فيها ، قبل بداية هذه العملية. فبعد نيل الجزائر استقلالها وحريتها سنة 1962، تميز الميدان السياسي بوجود الحكم الفردي، والذي تميز بمكانة

1- انظر كتاب صومائيل هنتغتون ، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، ترجمة عبد الوهاب علوب ، ط1 ،

دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1993.

خاصة ومميزة ، على قمته رئيسا أو زعيما⁽¹⁾ . تم ذلك بتولي النخبة وقيادة الثورة التحريرية مقاليد الحكم، والتي كان اهتمامها الكبير ينصب حول استكمال بناء الدولة، بعد استرجاع السيادة الوطنية، وكذلك القيام بعملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾. ولهذا تميز نظام الحكم فيها، بالطابع الكوربوراتي (Corporatism)⁽³⁾، في كل تعامله مع المجتمع. أي سيطرة وهيمنة الدولة، على كل نشاطات الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية... وغيرها. بمعنى تدخل الدولة وتحكمها في كافة شئون المجتمع، وذلك بتنازل الأفراد والجماعات عن استقلالهم ودورهم لصالح المجتمع السياسي، أو ما يعرف بمركزية الدولة. ومن هنا، يلاحظ على فترة استقلال الجزائر، هو سيطرة الحزب الواحد على الحكم، وسيطرة الدولة على كافة جوانب الحياة، خاصة السياسية منها، وبالتالي غلق المجال السياسي، وتضييق مجال الحريات العامة. وهكذا هيمنت النخبة التي قادة الثورة التحريرية على السلطة في الجزائر، وذلك بتوظيفها للشرعية التاريخية والثورية لتعبئة الجماهير وتوحيدها حولها، من أجل بناء مجتمع ودولة عصريتين في كافة المجالات كما قيل. وهذا ما أدى إلى احتكار السلطة والحكم في أيدي هذه النخبة وحدها، التي اعتبرت نفسها المسؤولة الأولى والوحيدة ، عن بناء الدولة والمجتمع، والقيام بعملية التنمية والخروج من التخلف ، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والحياة الأفضل للجميع . وزاد من تدعيم شرعية هذه النخبة الحاكمة

1 - مصطفى الفيلالي ، المغرب الكبير ، نداء المستقبل ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص 20
2 - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص 118.

3 - . أنظر مفهوم الكوربوراتية في :

Paul Adams, Corporatism & Comparative Politics, is there a new Century of Corporatism, in Howard Wiarda (ed) Comparative Politics, Critical Conception in Political Sciences, Vol 1, USA , Routledge , & Douglas Chalmers , Corporatism & Comparative Politics , in Louis Cantori & Andrew . 2005, p 28
Ziegler (eds), Comparative Politics in Post-Behavioral Era , Colorado Lynne Rienner Publishers
p 137 , 1988

أكثر، بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة، المداخل الريعية، خاصة مداخل البترول، التي مكنت من تحسين مستوى الفئات الشعبية إلى حد ما، ومن تحقيق نوع من الاستقرار⁽¹⁾.

واستمر الحال على هذا الوضع، منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات، عندما عرفت الجزائر، في إطار الموجة الثالثة من موجات تحول وتطور العالم، تحولا نحو الديمقراطية، تمثل في التخلي عن نظام الحزب الواحد قانونيا ودستوريا، وتراجع نظام الحكم العسكري، وتبني انفتاحات سياسية واقتصادية، لمسايرة التغيرات والتطورات التي قامت في مختلف دول العالم⁽²⁾.

وهكذا ومسايرة للانفتاحات والإصلاحات، اتبعت الجزائر وتبنت مجموعة من التحولات على الصعيد السياسي، من انفتاح وتعددية، وإصلاحات مؤسساتية ودستورية. كما منحت لمواطنيها مجال الحقوق والحريات السياسية والمدنية، وإن كانت بدرجة محدودة⁽³⁾.

كما تمثلت هذه التحولات والإصلاحات في السماح بالتعددية الحزبية، وذلك بفتح المجال أمام التمثيل السياسي، وإنهاء نظام الحزب الواحد، فتشكلت عدة أحزاب سياسية في الجزائر⁽⁴⁾.

كذلك كانت هناك العملية الانتخابية في الجزائر، من أجل التداول على السلطة، وحق المواطنين في الترشح والتصويت. وبالتالي عرفت الجزائر عدة انتخابات تعددية في عدة مستويات: بلدية، ولائية، برلمانية، ورئاسية.

يضاف إلى هذا، نشوء المجتمع المدني، أي قيام مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام، لتحقيق مصالح أفرادها، وهي ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص،

-
- 1 - حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟ مكتب مدبولي، القاهرة، 2007، ص 39
 - 2 - فهمية شرف الدين، الإصلاح في الواقع العربي، وموقع الحكم الرشيد فيه، ورقة قدمت للمنتدى الدولي للمجتمع المدني حول الديمقراطية، 29 أكتوبر - 2 نوفمبر 2006، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2006، ص 49
 - 3 - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية، في أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 147، 148
 - 4 - الهرماسي عبد اللطيف، الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجا، تونس، سراس للنشر، 1993، ص 227

من المنظمات في مختلف المجالات ، كالتقانات والجمعيات الثقافية وغير الثقافية، ووسائل الإعلام، والرأي العام ... الخ .

علاوة على فتح مجال حرية التعبير والإعلام (التعددية الإعلامية) ، بالإضافة إلى انفتاحات وإصلاحات اقتصادية طبعاً.

أسباب ودوافع العملية الديمقراطية في الجزائر:

يمكن إرجاع العملية الديمقراطية في الجزائر ، لمجموعة من الأسباب والعوامل . بعضها يعود إلى المحيط الداخلي المتعلق بالنظام السياسي المسيطر ، وبصفة خاصة نظام الحزب الواحد، وازدياد التدهور الاقتصادي والاجتماعي ، نتيجة العجز في جميع مجالات الحياة ، مما أدى إلى أزمة شرعية سياسية لهذا النظام . ويعود بعضها الآخر إلى المحيط الدولي مثل نهاية الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفييتي ، وانهيار المنظومة الاشتراكية ، والاتجاه نحو الديمقراطية ، فيما عرف برياح وموجات التحول الديمقراطي ، بالإضافة إلى تبني الدول الغربية والمؤسسات الدولية لقضايا الديمقراطية ، وحقوق الإنسان، والقيام بضغوطات على مختلف الدول، ومنها الجزائر، لتتبع المسار الديمقراطي.

1- الأسباب الداخلية:

لقد حدثت الإصلاحات والتحولت الديمقراطية في الجزائر، في ظل وضع داخلي ميزته الحالة السيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية لها بعد سنوات الاستقلال .

- فمن جهة، وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدى تراجع مداخل الدولة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات، إلى التقليل من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية مباشرة، وإلى اتخاذ إجراءات أكثر انفتاحية⁽¹⁾.

1 - المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي . سلسلة آفاق مغربية، النبراسي للنشر، تونس، 1995، ص 20

فقد عرفت الجزائر ، كما غيرها من دول العالم الثالث ، في هذه الفترة تراجعاً ونقصاً حاداً في مستوى النمو الاقتصادي ، وبالتالي تراجعاً ونقصاً في معدل المداخيل ، وإلى أزمات حادة، مما كان له تأثير سلبي على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للسكان . وقد أدت هذه الأزمات وذاك التراجع الذي عرفه اقتصاد الجزائر، بالإضافة إلى المديونية الخارجية وتفاقمها، إلى مجموعة من الانهيارات والفشل للجزائر في جميع المجالات الحياتية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وغيرها. وهذا ما دفع الدولة الجزائرية ، إلى تغيير سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها نحو الانفتاح في المجالين الاقتصادي والسياسي . ومعروف أن حجم المديونية الخارجية وتطورها وارتفاع معدلها المذهل هو مؤشر على فشل الحكومات وعجزها في تحقيق برامجها التنموية وطموحات شعبها . وهذا ما حدث بالفعل للجزائر⁽¹⁾.

كان إذن عجز الحكومات المتعاقبة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية والحياة الأحسن لشعبها، من الأسباب الرئيسية للانفتاح والتحول الديمقراطي . فقد نتج عن هذا الفشل أزمات داخلية، وتهديد لشرعية النظام الحاكم . إذ بسبب هذه الأوضاع السيئة ، حدثت خيبة أمل في تحقيق معيشة أفضل كان يتطلع إليها الشعب الجزائري ، مما أدى إلى وقوع اضطرابات وقلقل اجتماعية ، تمثلت في مظاهرات واحتجاجات شعبية ، كان أهمها أحداث 5 أكتوبر 1988 ، نتيجة تدني مستوى المعيشة . وكانت هذه التحركات الاجتماعية تطالب بالتغيير والإصلاح⁽²⁾.

وكان للطابع الكوربوراتي الذي ميز الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ، واهتمام النظام الحاكم ببناء الدولة ومؤسساتها ، وإهماله للجوانب الاجتماعية والمعيشية ، نتائج سلبية على الأوضاع الاجتماعية للسكان .

إذن كان للعامل الاقتصادي والسياسي، دور بارز في دفع النظام الجزائري ، لتبني انفتاحات وإصلاحات هيكلية ، وتحولات ديمقراطية، في ظل استمرار الفشل الاقتصادي والسياسي الذي

1 - المرجع نفسه ، ص 51

2 - توفيق المديني ، المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت ، 2004، ص

أصبح ظاهرة مميزة . وفي ظل نظام الحزب الواحد والنظام العسكري، فقد أدى احتكار هذا النظام للمجال السياسي والاقتصادي وغيره، إلى مزيد من الفشل في جميع المجالات، وبالتالي تراكمت الضغوط الدافعة إلى تبني الإصلاحات والتغيير⁽¹⁾ .

وأكثر من هذا ، وأمام عجز الدولة الجزائرية على تحقيق ، ولو نسبة بسيطة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، والمشاركة السياسية النشيطة، وتحقيق طموحات شعبها ، بدأت اتجاهات في المجتمع الجزائري، وبعض القوى السياسية تنادي بالعودة إلى تطبيق الإسلام، فتنامي التيار الإسلامي بسبب هذا العجز والإخفاق الاقتصادي للدولة ، وتدهور الوضع الاجتماعي.

كما أن سيطرة نظام الحكم هذا ، وبقاءه في الحكم واحتكاره للسلطة لسنوات طويلة أدى إلى حدوث صراعات وصدّامات وعنف، كالثورات العسكرية ، أو محاولات القيام بها، وكذلك الاغتيالات والاعتقالات . هذا أدى إلى تصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت خاصة في حركات راديكالية إسلامية وغير إسلامية ، والتي كانت لها مواجهات مع السلطة الحاكمة (حركة بويعلّي المسلحة في منتصف الثمانينيات والحركة البربرية قبل ذلك .. وغيرها) . وهذا ما أدى إلى عامل آخر ، وهو عدم الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر.

كما يمكن إضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، العوامل الثقافية في دفع عمليات الانفتاح والتحول الديمقراطي، في الجزائر . فقد ظهرت عدة مشاكل ومطالب ثقافية هنا وهناك ، مما استلزم نوع من الانفتاح والقبول بفكرة التعددية والتنوع في هذا الجانب كذلك.

وهكذا تجمعت كل هذه العوامل والمشكلات ، بل أصبحت هناك علاقة وثيقة بينها جميعا⁽²⁾.

1 - حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا والقرن 21 ، رؤية مستقبلية ، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة 1997 ، ص 9

2 - انظر ، صاموئيل هنتغتون ، الثقافات ودورها المؤثر ، في لورانس هاريزون ، وصومائيل هنتغتون (محرران) ، الثقافات وقيم التقدم ، ترجمة شوقي جلال ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص 20 ، 21

وعليه ، فتجربة الانفتاح والتحول الديمقراطي في الجزائر ، ما كانت إلا كرد فعل لاتساع الاحتجاجات والحركات المطالبة بالتغيير والإصلاح والديمقراطية . وما كانت إلا محاولات لترميم الشرعية المتآكلة لنظام الحكم القائم ، وإعادة بنائه من جديد ، بسبب فشله الواضح في جميع المجالات، كما أسلفنا.

2- الأسباب الخارجية :

هناك عدة عوامل وأسباب خارجية ، أدت إلى الاتجاه نحو الديمقراطية في الجزائر ، يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- أولا: هبوب رياح الديمقراطية:

تعتبر سنة 1989، بسقوط جدار برلين، وانهيار المنظومة الاشتراكية، نقطة تحول أساسية، بما نتج عن هذا الانهيار من تغيرات وتحولات في النظام الدولي. فقد شهد العالم فيها بداية تحولات كبرى مع هبوب رياح الديمقراطية . وتأتي عملية تحول الجزائر، ضمن هذا السياق ، أي أنها تتدرج في إطار الموجة الثالثة من موجات الانتقال إلى الديمقراطية ، التي عرفت اتجاه جل الدول التي كانت تتبع أنظمة شمولية وديكتاتورية استبدادية وتسلطية ، نحو تبني الانفتاح والديمقراطية⁽¹⁾.

نعم لقد حدثت متغيرات كثيرة شهدتها العالم، كانت لها الأثر البالغ على عملية وكيفية التحول الديمقراطي في الجزائر، كما في غيرها من دول العالم الثالث. فقد برز اتجاه عالمي يدور حول الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتعددية، يحاول أن يفرض نفسه بعدة وسائل وأدوات⁽²⁾.

وهكذا فمن أبرز العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر ، كما في دول العالم الثالث الأخرى، هو انتشار الديمقراطية ، أو ما يعرف برياح الديمقراطية حيث عرف العالم في

1 - المرجع نفسه ، ص 5

2 - مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار

الفكر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص17

أعقاب سقوط المعسكر الاشتراكي، موجات ورياح من التحولات الديمقراطية. فبدأ الأمر بدول أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، تحولت كلها من الأحادية إلى التعددية، ومن الديكتاتورية إلى تبني النظام الديمقراطي، ثم انتشرت هذه الموجة ، إلى باقي دول العالم الثالث ، ومنها الجزائر .

- ثانيا: مسألة المشروطة:

يضاف إلى عامل هبوب رياح الديمقراطية في العالم ، مسألة المشروطة السياسية التي ظهرت مع أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ، والتي ركزت على ميكانيزمات الإصلاح الاقتصادي، وذلك بسبب ما كانت تعاني منه دول العالم الثالث، ومنها الجزائر من أزمت اقتصادية حادة. وكان مضمون هذه المشروطة يدور حول تبني برنامج التكيف الهيكلي، كشرط أساسي لتلقي المساعدات والمعونات من الدول الغربية ومن المؤسسات المالية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، والمنتديات الاقتصادية الأخرى⁽¹⁾ . وقد ظهرت هذه المشروطة بوضوح في فرض سياسة الإصلاح الهيكلي ، وإتباع الخصخصة ، وفتح الأسواق ، والحرية . ورغم أنها في الظاهر، تبدو اقتصادية، بدعوتها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث، ومنها الجزائر، إلا أنها تحمل أيضا بعدا سياسيا، والذي يتمثل في فرض النموذج الغربي للتنمية، وفي فرض نظام الحكم الديمقراطي على هذه الدول.

وهكذا بدأت الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية المقدمة للمعونات والمساعدات، تمارس ضغوطا اقتصادية على هذه الدول لتبني الديمقراطية. وكانت الوسيلة المستعملة للضغط من طرف هذه الجهات المانحة ، هو التهديد بمنع أو وقف هذه المساعدات والمعونات ، بالإضافة إلى فرض العزلة والحصار ، كعقوبات على الدول المتلقية ومنها الجزائر ، إذا لم تلب هذه الشروط وتستجيب لها⁽²⁾.

1 - حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم الإفريقية ، ط1 ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، 1998 ، ص 252

2 - صبحي علي قنصوة ، التحولات الديمقراطية في إفريقيا : الأسباب ، الأبعاد ، احتمالات المستقبل ، في إبراهيم أحمد نصر

الدين وآخرون ، الموسوعة الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، 1997 ، ص 115 ، 116

وبالإضافة إلى هذه الجهات الضاغطة ، نجد كذلك تدخل كثير من المنظمات الدولية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر ، مثل منظمة الأمم المتحدة وغيرها ، بزعم حماية حقوق الإنسان ، وتدعيم الأمن ، وحماية المدنيين والأقليات . وكل هذا حسب هذه المنظمات ، لا يتحقق إلا بواسطة التحول الديمقراطي ، وبناء الديمقراطية ، التي يفترض أن تقوم عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة ، تكون تحت إشراف ومراقبة بعثات من المراقبين الدوليين ، للوقوف عليها وعلى نزاهتها .

كذلك هناك منظمات دولية أخرى ، كمنظمة التجارة العالمية ، التي تفرض على أي دولة تود أن تصبح عضوا فيها ، بأن تلتزم بالديمقراطية .

ومن المنظمات الضاغطة كذلك ، منظمة العفو الدولية ، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان .. وغيرها من المنظمات الدولية، كلها لعبت أدوارا ضاغطة في دفع دول العالم الثالث، ومنها الجزائر، إلى اتخاذ سياسات انفتاحية، وتبني الديمقراطية . وقد لعبت الهيمنة الأمريكية، والتي تظهر في وصايتها وسيطرتها على هذه المنظمات الدولية: الحقوقية والسياسية منها والاقتصادية والمالية كذلك، دورا في دفع دول العالم الثالث ومنها الجزائر، إلى الاتجاه نحو الديمقراطية.

علاوة على زيادة قوة وتأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر، وذلك بسبب القرب الجغرافي، وبحكم ترابط مصالح الطرفين. وهو الآخر (الاتحاد الأوروبي)، يشترط التعامل معه الدخول التام في العملية الديمقراطية

كما أنه بسبب التنظيم الدولي في ظل التطور الذي تميز به النظام الدولي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة فإن الجزائر ، مثلها مثل باقي دول العالم الثالث ، وجدت نفسها في مواجهة أنظمة متكاملة ومندمجة فيما بينها . وزيادة على التهميش الذي كانت تعاني منه أصلا في الاقتصادي العالمي ، وجدت الجزائر نفسها مثل باقي دول العالم الثالث، تواجه تهديدا خطيرا ، قد يؤدي إلى استبعادها وعزلها من هذا النظام الدولي الجديد الذي يعرف تطورات وتحولات وتغيرات هيكلية هامة وسريعة في عدة ميادين . وبالتالي ، وفي إطار تأثيرات هذه التكتلات الاقتصادية العالمية،

خاصة تكتل الإتحاد الأوربي بحكم أن هذا الأخير، هو الشريك الرئيسي للجزائر، كما أنه المانح الأول لها. لكل هذا جاء اهتمام الجزائر بمسار التكامل والاندماج الأوربي، وبالتالي كانت مضطرة إلى إجراء تحولات وتغييرات على كل الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمسايرة هذا الإتحاد، والتعامل معه، ومع غيره من التكتلات العالمية الأخرى⁽¹⁾.

عراقيل ومعوقات العملية الديمقراطية في الجزائر:

إن النتائج التي تحققت في العملية الديمقراطية في الجزائر، كانت محدودة جدا، يبين ذلك عدم قيام نظام ديمقراطي فعلي فيها. أي أنه رغم أن الجزائر عرفت عملية الانفتاح والتحول الديمقراطي، إلا أنها تأخرت كثيرا، ولم تحقق الطموحات المرغوبة، ولم تصل بعد إلى بناء ديمقراطية فعلية. ويرجع ذلك لعدة عراقيل ومعوقات، نجملها فيما يلي:

-أولا: طبيعة النظام القائم:

فهناك نظام الحزب الواحد الذي فرض وجوده ومنح لنفسه مشروعية كبيرة ساهمت في إطالة حكمه ونظامه، وهناك نوع من الاستبداد والقهر الذي مورس على الشعب. ولهذا ورغم بعض النتائج الإيجابية النسبية، إلا أن عملية الانفتاح والعملية الديمقراطية التي شهدتها الجزائر، لم تؤد إلى إحداث تجديد أو تغيير في النظام الحاكم، وذلك بتولي نخب جديدة للحكم، تتماشى مع المرحلة الجديدة التي شهدتها الدول الأخرى، مما يمكنها من التعامل مع المتغيرات الجديدة في العالم، بطريقة مناسبة⁽²⁾. أي أنه رغم قيام الجزائر بإصلاحات دستورية وانفتاح سياسي واقتصادي وغيرها من الإصلاحات، إلا أنها لم تختلف عن عادات الحكم التسلطي الأحادي الاحتكاري، الذي عرفت به منذ الاستقلال، وذلك لأن هذا النظام الحاكم، لم يكن يهدف إلى

1 - حسين رانيا، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعي التكامل، في محمد عاشور وأحمد علي سالم (محررين)، التكامل الإقليمي في إفريقيا، رؤى وآفاق، مشروع دعم التكامل الإفريقي، أعمال المؤتمر الدولي للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، 16-17 أبريل 2005، ط1، معهد الدراسات والبحوث الإقليمية، جامعة القاهرة، ص 61، 62

2 - عدنان محمد الهيجانة، هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 15،

صيف 2007، ص 40، 41

إحداث تغيير جذري في الهياكل السياسية ، بل كان هناك نوع من الانتقائية ، تميز بها هذا النظام. فقد هدف إلى حماية نفسه أولاً قبل العمل على ترسيخ وحماية الحقوق والحريات العامة، وحماية الأفراد والمجتمع ، وتحقيق الديمقراطية. وهذا ما أدى إلى عدم قيام إصلاحات حقيقية ، بل خضعت هذه العمليات لمزاج القيادة الحاكمة ورغبتها⁽¹⁾.

كان هدف الإصلاحات التي تبناها النظام الحاكم في الجزائر منذ بدايتها، البحث عن مصادر جديدة لشرعيته بسبب فشله في جميع المجالات الحياتية ، وبسبب الأزمات التي واجهها ، نتيجة تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية عليه كما أسلفنا⁽²⁾ .

كما كان هدف هذه الانفتاحات والإصلاحات التي تبناها النظام الحاكم في الجزائر، هو احتواء الضغوط الشعبية ، وحصرها في الإطار الذي يمكنه من التحكم فيها ، والسيطرة عليها، وبالتالي البقاء في السلطة والحكم ، بواسطة وضع حدود للتعددية ، حتى لا تهدد مكانته ووجوده⁽³⁾.

وهكذا ، فإن عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي في الجزائر ، لم تكن إلا انتقالا سلطويا، أي الانتقال من نظام سلطوي إلى آخر . وبالتالي استمرارية عهد النظام القديم بصورة جديدة ومتجددة ، عن طريق استخدام آليات النظام الديمقراطي ، لتجديد طرق اشتغال النظام الحاكم القديم ، وكذلك تجديد مشروعيته.

فعلى سبيل المثال ، نجد أنه بالرغم من التعديلات الدستورية التي قام بها النظام الحاكم في الجزائر ، إلا أن تلك التعديلات كانت سطحية ، ولم تمس الأسس الهيكلية للسلطة السياسية . فلم تقلص من صلاحيات وسلطات بل وهيمنة النظام الحاكم .

1 - خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003 ، ص 200

2 - أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة، المستقبل العربي، عدد 155، يناير 1992، ص 4-20

3 - رفائيل بوينر بنتور ، أجهزة إدارة الانتخابات ، مؤسسات إدارة الحكم ، الأمم المتحدة ، مكتب تطوير السياسات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2000 ، ص 54

وبالإضافة إلى السياسات التي مارسها ويمارسها النظام التسلطي الجزائري ، من أجل حماية بقاءه في السلطة، وهيمنته على الساحة السياسية وغيرها، والتي تفرغ العملية الإصلاحية من محتواها ومضمونها، وترفع عنها الصفة الديمقراطية، وبالتالي إلغاء أحد أهم أهداف الديمقراطية والتعددية ، وهو التداول على السلطة والحكم . بالإضافة إلى هذا ، فكثيرا ما كانت هذه العملية الإصلاحية مثل الانتخابات، غير شفافة وغير نزيهة ، بل ومزورة .

نعم لقد سمح النظام الجزائري بالإنفتاحية المقيدة ، وسمح بانتخابات تشريعية ومحلية ودخول المعارضة المعتدلة طبعاً ، إلى البرلمانات والمؤسسات الأخرى ، ولكنه لم يسمح بتغيير طرق اشتغال السلطة العليا أي سلطة صناعة القرار واتخاذها . ولم يسمح بوصول أية أغلبية برلمانية معارضة بفوزها بالانتخابات .

ومن هنا يتضح أن النظام الحاكم في الجزائر ، لم يكن يؤمن بالتداول على السلطة ، ولم يرد هذا الأمر في أجندته السياسية إطلاقاً ، وهذا ما جعله يضع حدوداً وقيوداً للتحوّل الديمقراطي والانفتاح، بما يضمن بقاءه واستمراره في الحكم .

كما أن الإنفتاحات والإصلاحات الدستورية التي اتبعتها الجزائر ، لم تعتمد على أسس دستورية قوية ، تعمل على تنشيط الفصل بين السلطات الثلاث والتوازن بينها . فبسبب الصلاحيات الواسعة التي ظل يخولها الدستور إلى الرئيس، يلاحظ هيمنة وتحكم السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية. وبالتالي فإن الفصل بين السلطات الذي تشير إليه كل دساتير الجزائر، لم يكن إلا حبراً على ورق، أي كان شكلياً فقط، لأن هناك سلطات واسعة للرئيس، بشكل يجعل منه مركز السلطة ومحور النظام السياسي كله. فهناك تكريس لهيمنة الرئيس على المجال السياسي، بإضعاف المؤسسات والمجالس المنتخبة وتهميشها .

إن الإنفتاحات والإصلاحات التي اتبعتها النظام الحاكم في الجزائر، كانت لاحتكار الحكم والبقاء فيه دون تحقيق مبدأ التداول على السلطة، مما أبقى الاستبداد والتسلط في هذا النظام،

الذي يلجأ في بعض الحالات إلى استعمال التخويف والترهيب ، بل والقمع على الشعب من أجل البقاء في السلطة .

وإضافة إلى سياسة القمع والتخويف والترهيب، ظل هذا النظام يعمل على وضع مجموعة من القوانين والقيود ، لفرض سيطرته وتسلطه ، وخاصة قانون إعلان حالة الطوارئ ، تحت غطاء متطلبات الأمن العام والوحدة الوطنية ومكافحة الإرهاب، وغيرها من المبررات، ولكن في حقيقة الأمر ، تتم هذه الأمور من أجل بقاء السيطرة والاستبداد لنظام الحكم القائم⁽¹⁾.

يلاحظ أنه لم تكن هناك جدية لدى النظام الحاكم في الجزائر، في تحقيق الديمقراطية وإرسائها. فقد جاءت رأسية أي من فوق ، في شكل هبة ومنحة من النظام الحاكم نتيجة للاعتبارات والأسباب التي ذكرت سابقا ، وجاءت مفصلة على مقاس هذا النظام الحاكم بالشكل الذي يحقق له البقاء في السلطة⁽²⁾.

إن عدم إيمان النظام السياسي في الجزائر بالتداول على السلطة، يرجع إلى أنه لم يألف الشريك السياسي ولا يريد أن يقبله. ولهذا لما وجد نفسه مضطرا لإحداث الإصلاحات والانفتاحات، كان لزاما عليه إجراءها كطريقة لإيجاد مصدر جديد للشرعية والبقاء في الحكم . وبالتالي فالانفتاحات والإصلاحات السياسية وغيرها ، التي اتخذت ، ظلت مرتبطة بشرعية النظام الحاكم، وجاءت بطريقة تحقق بقاءه في السلطة .

– ثانيا: تدخل الجيش في السياسة:

من معوقات تحقيق العملية الديمقراطية في الجزائر، نجد كذلك تدخل الجيش في السياسة، وهيمته على دوائر صناعة القرار، أي عسكرة السياسي، بحيث تعتبر المؤسسة العسكرية مصدر

1 - علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 13 -

2 - أحمد منيسي ، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول

المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2004 ، ص 102

التأييد الأساسي لنظام الحكم في الجزائر. رغم أن هذا لا يعني أن الحكومات المتعاقبة في الجزائر كانت عسكرية.

فعلا لقد شكلت علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة، أو تدخلها في السياسة في الجزائر، عائقا في وجه العملية الديمقراطية. ولا شك أن تدخل الجيش في السياسة، بل وصنعها وتحديدها هو من المميزات الأساسية للنظام السياسي الجزائري. فقد لعب الجيش، وما زال يلعب دورا كبيرا في كل الحياة العامة في الجزائر. ويرجع ذلك ربما إلى المشروع الثوري التي اكتسبها، وإلى التركيبة البشرية والتنظيم الجيد الذي يتميز به. بالإضافة إلى مساهمته في التنمية. كما يرجع إلى الماضي السياسي المتمثل في ارتباطه بالحكم⁽¹⁾. وأخيرا يرجع إلى كون المؤسسة العسكرية ينظر إليها على أنها الحامي للبلاد. وإن وجود هذا التصور لدى نخبتها، يعطيها دافعا قويا للتدخل في الحياة السياسية، من باب متابعة تطور الأوضاع، وأمن الدولة والمجتمع وحمايتهما. ففي كافة التجارب الديمقراطية، أدى تدخل الجيش فيها إلى عرقلتها.

ولا يغيب على أحد، أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية، ظل يمثل عائقا من عوائق تحقيق التحول الديمقراطي في الجزائر. وأحسن مثال على ذلك هو إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992.

- ثالثا: علاقة السلطة بالحركة الإسلامية:

من معوقات تحقيق العملية الديمقراطية في الجزائر، انتشار حركات الإسلام السياسي وعلاقته بالنظام السياسي الحاكم، وخاصة التيارات المتطرفة الراضية لشرعية هذا النظام، بل إن البعض من هذه التيارات من يعتبر الديمقراطية كفر، وينادي بتطبيق الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي، ويقوم بتوظيف الإسلام سياسيا من أجل إقصاء الآخرين وعدم الاعتراف بهم.

1 - المدني، مرجع سبق ذكره، ص 241

إن حركة الإسلام السياسي وعلاقتها بالسلطة السياسية ، ونظام الحكم في الجزائر ، وطريق تعامل هذه الحركة مع هذا النظام ، وتعامل النظام مع هذه الحركة ، في إطار العملية الديمقراطية التي عرفت بها البلاد أدى إلى استعمال العنف والمبالغة في تسييس الدين. وبالتالي يلاحظ على الحالة الجزائرية، أنها تتمثل في وجود تلك العلاقة التصارعية والصدامية بين النظام الحاكم والحركة الإسلامية ، تمثلت في المضايقات والاعتقالات والزج في السجون لزعماء هذه الحركة والناشطين فيها . وبالتالي يظهر أن السمة البارزة التي ميزت العلاقة بين الحركة الإسلامية ونظام الحكم الجزائري، هي علاقة صراع وصادم . وقد أدى هذا إلى إعاقة مسيرة العملية الديمقراطية، بل وإلى كثير من المآسي والخسائر المادية والبشرية، إذ دخلت البلاد في دوامة من العنف والمواجهة المسلحة في إطار هذا الصراع والصادم.

فطبيعة العلاقة بين الحركة الإسلامية، وحتى مختلف القوى السياسية الأخرى، مع النظام الحاكم في الجزائر، كانت معوقا أساسيا من المعوقات التي أثرت بالسلب على تحقيق العملية الديمقراطية في الجزائر

- رابعا: مسألة التنوع:

من معوقات العملية الديمقراطية في الجزائر، مسألة التنوع الثقافي العرقي واللغوي والقبلي. فقد شكل ذلك عائقا، بدل أن يكون مساعدا للانفتاح والتحول الديمقراطي. فتعدد الرؤى والتناقضات في الطروحات بين مختلف النخب: من ليبرالية واشتراكية وقومية ومتغربة وعربية وإسلامية وجهوية، كلها لها تأثير على العلاقات النخبوية والمجتمعية ، وأدت إلى قيام صراعات، و إلى تعطيل العديد من المشاريع الديمقراطية والتنمية . كما أن الولاءات والانتماءات الضيقة والشوفينية المتعصبة للقبيلة والعشيرة والجهة ، كان لها كلها ، تأثير سلبي على العملية الديمقراطية . وزاد الأمر خطورة بلعب الدول الأجنبية على وتر التنوع والأقلية ، ما أثار بعض الحركات الانفصالية في الجزائر.

- خامسا: الممارسات المشبوهة:

كما يمكن الإشارة إلى انتشار الفساد المالي والإداري والسياسي، حيث أصبحت الرشوة والاختلاسات منتشرة بشكل فاضح في الجزائر . وتشكلت ثقافة الوصول إلى المنصب السياسي من أجل تحقيق الثروة الطائلة، نظرا من جهة، للحصانة التي يتمتع بها أصحاب المناصب العليا في الجزائر، ومن جهة أخرى ، نظرا للتسهيلات والامتيازات التي يحضون بها ، للقيام بالاختلاسات باسم القانون أو بدون ذلك .

- سادسا، العامل الخارجي:

كما كان للعامل الخارجي وخاصة الغربي، دور في إعاقة المسار الديمقراطي في الجزائر، كما في غيرها من الدول العربية خاصة . فقد عرف هذا العامل انحرافا وتغيرا في دوره، فبعد أن لعب دورا إيجابيا محفزا للتوجه نحو تبني الديمقراطية في البداية، فإن ما نتج عن هذه الديمقراطية في الجزائر، وفي غيرها من الدول العربية ، بوصول قوى إسلامية إلى الحكم ، وأخرى لا تخدم مصالح الغرب وأهدافه ، تغيرت الفكرة عنده من تشجيع بناء الديمقراطية ، إلى عملية مكافحة ما سمي بالإرهاب والمقصود بها الحركات الإسلامية. وأدى ذلك إلى أن أنظمة الحكم في هذه الدول، ومنها الجزائر، أصبحت تبتز هذا الغرب ، بالاختيار بين قبولها وبقائها هي كنظم تسلطية موالية له، تخدمه وتحقق له مصالحه ، وبين فتح المجال لصعود الإسلاميين والمناوئين له، الذين يعادون هذا الغرب ويضرون بمصالحه . وبالتالي فإن العامل الخارجي ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تخلى عن دوره في دفع عملية التحول الديمقراطي كمبدأ ، وأصبح يرى في عملية التحول هذه على أنها مجرد لعبة يريد منها تحقيق المكاسب فقط. لذلك فضل بقاء الأنظمة القائمة، التابعة له والخادمة لمصالحه وأهدافه في هذه الدول ومنها الجزائر ، حتى ولو كانت ديكتاتورية وعسكرية، دون المغامرة في دعم وبناء ديمقراطية حقيقية ، يمكن أن تضر بمصالحه، بل وتهدهدها من الأساس.

وإذا أخذنا بعض الأمثلة لتطبيق الإنفتاحات والتحول الديمقراطي في الجزائر ، فإننا نلاحظ

ما يلي :

- ففيما يخص العملية الانتخابية ، نجد أن الانتخابات في الجزائر ، غالبا ما تكون عبارة عن تدريباً يحدد فيه الحزب الحاكم أو النظام القائم ، شروط هيمنته الطويلة على الحياة السياسية. فنجد أن النظام الحاكم قد أبقى على نفس طريقة إدارة الانتخابات التي كان معمولاً بها خلال الحزب الواحد، حيث أن إدارة هذه العملية الانتخابية بقيت تحت إشراف وزارة الداخلية⁽¹⁾.

لقد تمت عدة انتخابات تعددية في الجزائر، ولكنها اتسمت بسيطرة السلطة أو الحزب الحاكم عليها أي بقاء نفس السلطة الحاكمة، حيث عملت هذه السلطة على تشتيت مجال وعمق التعددية والإصلاحات بمستوى لا يسمح للمعارضة بالمشاركة في إدارة شئون البلاد، أو الوصول إلى السلطة أو الفوز في الانتخابات، إن لم يكن عدم مشاركتها أصلاً⁽²⁾ . وتم ذلك باتخاذ عدة إجراءات ، منها تعديل قانون الانتخابات بما يسمح فقط بجزء من التمثيل النسبي للمعارضة ، بالإضافة إلى تزوير هذه الانتخابات بشتى الطرق والحيل .

- وفيما يخص قيام المجتمع المدني ، نجد أنه بسبب كوربوراتية الدولة الجزائرية، فإن المنظمات والجمعيات المتكونة في إطار المجتمع المدني ، تكون خاضعة لسيطرة الدولة⁽³⁾، وذلك بقيام هذه الأخيرة بفرض قوانين وتشريعات ، تعقد وتصعب أولاً عملية إنشاء جمعيات

1 - Saad Eddine Ibrahim , Liberalisation & Democratisation in the Arab world , in Rex Brynen ,Bahgat Korany & Paul nobel , Theoretical Perspectives on Arab Liberalisation & Democratisation in the Arab World , vol 11, Colorado , Lynne Rienner , 1995, p 36

2 - حمدي عبد الرحمن ، وعزة خليل (محرران) ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي ، مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة ، 2004 ، ص 34- 37

3 - محمد زاهي المغربي ، المجتمع المدني والدولي : دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة ، في :

[http : // www .mshwashi . 20m.com/dirasat/dirasat 04 .html](http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat_04.html)

ومنظمات المجتمع المدني ، وتعد وتضعب ثانيا عملا إذا أنشئت . كما تقوم الدولة بالتغلغل داخل هذه الجمعيات والسيطرة عليها . بل أكثر من ذلك تقوم بخلق منظمات وجمعيات مصطنعة موازية، نابعة من النظام الحاكم وتابعة له . ولقد لعبت الأيديولوجية الاشتراكية، وكذلك الشعبوية، أو الاختيارات الاجتماعية، دورا كبيرا في تبرير وتميرير هذه التوجهات . فقد تم استخدام التجنيد الأيديولوجي ، والتعبئة السياسية لدعم نظام الحكم. وهنا يمكن ذكر ما كان يسمى بالمسيرات العفوية ، وتجميع الأشخاص المؤطرين لتمجيد النظام والصراخ بحياة الرئيس وبقائه ، وما زال الأمر كذلك إلى الآن (لجان مساندة الرئيس لعدة عهد) . كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب جبهة التحرير الحاكم .

ولا شك أن هذه التوجهات ، قد تركت تأثيرات سلبية في الحياة التعددية ، وفي تنظيمات المجتمع المدني المستقلة، حيث كانت هذه المنظمات، ممنوعة أو مقيدة بشكل كبير بمجموعة كبيرة من القوانين والمراسيم، أو كانت تابعة للحزب الوحيد في السلطة والنظام الحاكم⁽¹⁾.

وهكذا فإن كثير من المنظمات والجمعيات المدنية الناشطة في الجزائر، هي من صنع النظام الحاكم وقليل منها مستقلة ، ولكنها تتعرض إلى قيود قانونية ومالية صارمة وظالمة ، وإلى ضغوطات كثيرة . كما أن افتقار هذه الحركات السياسية والمدنية ، لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر ، وكذا الاستقلالية شكل عائقا ماديا لها ، جعلها عرضة لاستغلال النظام الحاكم ، بل وحتى لاستغلال الجهات الأجنبية⁽²⁾.

إذن رغم توسع الحركة السياسية والمدنية في الجزائر، إلا أن إطار نشاطها، لا يخرج عن الهامش المعطى لها، والذي تسمح به الدولة ، وتعاني هذه المنظمات من قيود متعددة ، تحد من نشاطها وتقرم دورها في الحياة الاجتماعية ، وغيرها .

1 - أحمد منيسي ، آفاق التحول ، مرجع سبق ذكره ، ص 314

2 - عبد الإله بلقزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ، في أحمد ولد دادة وآخرون ، الجيش والسياسة والسلطة

في الوطن العربي / مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002، ص 15-15

ونتيجة لهذه المعوقات للحركات السياسية والمدنية ، إضافة إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، وانتشار سلطاتها على كافة مجالات الحياة المجتمعية (الدولة الكوربوراتية)، نجد أن المجتمع المدني الجزائري، فقد فاعليته وكفاءته، وتحول إلى مجرد أدوات تستخدمها الدولة للسيطرة على المواطنين وتضييق الخناق عليهم وعلى حرياتهم⁽¹⁾.

وهكذا فإن تبعية تنظيمات المجتمع المدني الجزائري للنظام في غالب الأحيان، أو انعدام فعاليتها ودورها الاجتماعي والمدني ، له دور في عدم تعزيز الديمقراطية الناشئة فيها .

- أما فيما يخص حرية التعبير والإعلام المستقل، فرغم ما شهدته الجزائر من اتساع وانفتاح في هذا الميدان ورغم ما عرفته من إجراءات ايجابية نسبيا، إلا أننا نجد أن النظام الحاكم، ظل يعمل على مراقبة المجال الإعلامي وتقييده ، بل وتهديد الإعلاميين بالقوانين الصارمة، وأحيانا بالعقوبات الرادعة . وما وصف وتصنيف تقرير منظمة (Freedom House) لسنة 2008 ، وضع حرية الإعلام والتعبير في الجزائر بغير الحر، إلا دليل على ذلك⁽²⁾.

وهكذا نجد أنه بالرغم من منح عمليات الانفتاح في الجزائر ، هامشا من حرية التعبير والإعلام، إلا أن النظام الحاكم ، لا يزال يفرض سيطرته ورقابته على الجزء الأكبر منها بمختلف القوانين والتشريعات التي تحد وتقيّد من هذه الحرية .

من كل ما سبق ، نستطيع أن نقول ، أنه رغم ما تحقق من إصلاحات وانفتحات ديمقراطية في الجزائر التي شهدته في ميدان الإعلام وحرية التعبير والمجتمع المدني والتعددية السياسية وإجراء الانتخابات ... وغير ذلك ، إلا أن هذه الديمقراطية التي تم اعتمادها من طرف الجزائر ، كانت شكلية وهامشية وتكتيكية وفوقية ، حدثت دون إشراك وتشاور الجهات الرسمية وغير الرسمية ، من فاعلين اجتماعيين واقتصاديين وسياسيين ومتقنين ، والذين لا يمكن أن تتم عملية تحول

1 - مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 35 ، خريف

2007 ، ص 1- 24

2 - Freedom House , Freedom of the Press 2008 ,Draft Country Reports , April 2008 , p 125

ديمقراطي دون مشاركتهم ولعبهم الدور اللازم ، والسبب في كل هذا ، لأن هدف النظام الجزائري ، لم يكن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ، وإنما كان يهدف للبقاء في السلطة ، وبقاء السلطة في يده ، في ظل غياب ثقافة ديمقراطية مشاركاتية حقيقية ، تقبل التداول السلمي على السلطة لتحقيق حكم راشد ، أفضل للمجتمع .

إن تعثر العملية الديمقراطية في الجزائر ، كان نتيجة عدم وجود نية حقيقية لدى النخبة الحاكمة في تحقيق الديمقراطية ، بالإضافة إلى عدم قيام الفاعلين الداخليين والخارجيين بأدوارهم الحقيقية ، دون مراعاة مصالحهم الضيقة . فقد نشرت منظمة التدقيق العالمية (World Audit Organisation) في تقريرها السنوي الخامس عشر لهذه الألفية ، ترتيب الدول في مجال الديمقراطية . فاحتلت الجزائر الرتبة 91 ضمن 150 دولة . واعتمدت في تقريرها الخاص بالديمقراطية ، انطلاقا من 4 معايير : حقوق الإنسان ، والحقوق السياسية وحرية التعبير ، وغياب الفساد العمومي .

وهكذا أدت العوامل التي ذكرت مجتمعة إلى عرقلة وتعثر العملية الديمقراطية التي شهدتها الجزائر ، وانحراف مسارها . بل أكثر من ذلك ، إن هذه الحالة دفعت بالمواطن الجزائري إلى كره الديمقراطية والنظر إليها بسلبية ، نتيجة الأزمات والمآسي التي عرفت البلاد في مسارها الديمقراطي ، وأصبح البعض يتحسر على زمن الحزب الواحد والنظام المستبد ويحن إليه .

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة ، اتضح لنا أن الإنفتاحات والعملية الديمقراطية التي شهدتها الجزائر جاءت نتيجة تداخل وتفاعل عدة عوامل ، بعضها داخلية ، وأخرى خارجية ، التي شكلت مجتمعة ، ضغوطا على الجزائر من أجل الانفتاح ، وإحداث تغييرات هيكلية لمجاراة مسيرة العالم الديمقراطي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، وبالنظر إلى ما تتطلبه الديمقراطية بصفة عامة والنظام الديمقراطي الحديث بصفة خاصة ، والتي تتمثل في عدة مؤشرات منها :

- حرية التعبير والإعلام والوصول إلى مصادر المعلومات تحت حماية القانون ، بدون الخضوع لأي جهة. - إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ، يختار المواطنون مسئولين يمنحهم الدستور ممارسة الحكم . - تمتع جميع المواطنين بكل حقوقهم السياسية والمدنية باستقلالية كاملة. أي قيام مواطنة تامة ، بمعنى حق هؤلاء المواطنين في إنشاء أحزاب سياسية ومنظمات مدنية ... الخ

وبتطبيق هذه المؤشرات على التجربة الجزائرية، يتبين لنا ضعف نتائج العملية الديمقراطية في الجزائر رغم وجود وتحقيق بعضها ، إلا أن الكثير من القيود والعراقيل ما زالت تحيط بها.

وهذا يبين بوضوح أن العملية الديمقراطية، تتطلب مزيدا من المجهودات الكبيرة جدا ، ومزيدا من الوقت حتى تتحقق النتائج المرجوة . كما تتطلب الجو المناسب ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، أي ترسيخ ثقافة الديمقراطية والتداول على الحكم .

ولكن وبغض النظر عن العراقيل والمعوقات للإصلاح والعملية الديمقراطية في الجزائر، فإنه يمكن القول أن هذه العملية قد فتحت الهامش السياسي أمام التعددية والتمثيل والمشاركة السياسية والمدنية، وأمام حرية التعبير والإعلام التي كانت كلها غائبة تماما لسنوات طويلة في هذا البلد .

وبالتالي فإن ما حققته التجربة الجزائرية من مكاسب إلى الآن ، حتى ولو كانت نسبية وبطيئة، لا ينقص من قيمتها. فالطريق لا يزال طويلا وشاقا أمام الجزائر ، ولكنه يتوقف على مدى جدية ومصادقية وإرادة النخب والفئات السياسية والاجتماعية فيها، من أجل تحقيق ديمقراطية حقيقية، وفق ما يستلزمه بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي الحديث. ذلك أن العملية الديمقراطية لا تعتمد فقط على إعلان مجموعة من القوانين والقرارات ، وإصدار جملة مراسيم معينة ، تؤدي إلى قيام تعددية سياسية ومدنية وإعلامية ، أو إجراء انتخابات فقط ، بل يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله.

لا بد من قيام الحكم الراشد ، الذي يتميز بالمشاركة وحكم القانون . كما يتميز بالشفافية، وبناء التوافق والمساءلة والكفاءة ، والرؤية الشاملة الدقيقة .